

المقدمة.....أ	
الفصل الأول: مكانة مجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري في ظل دستور	
1996.....ص04	
المبحث الأول: دور مجلس الأمة الجزائري في العملية التشريعية في ظل دستور	
1996.....ص05	
المطلب الأول: المساهمة التشريعية لمجلس الأمة الجزائري بعد تعديل 1996.....ص06	
الفرع الأول: الإطار الإجرائي والموضوعي لمناقشات مجلس الأمة.....ص06	
الفرع الثاني: مجلس الأمة والمصادقة على النص.....ص11	
المطلب الثاني: إمكانية الخلاف بين مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني.....ص15	
الفرع الأول: طبيعة الاختلاف بين مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني.....ص15	
الفرع الثاني: كيفية حل الخلاف بين مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني.....ص16	
المبحث الثاني: دور مجلس الأمة في الميدان الرقابي.....ص21	
المطلب الأول: المجال المخصص لمجلس الأمة من خلال عملية الرقابة.....ص22	
الفرع الأول: إبعاد مجلس الأمة عن إثراء مخطط عمل الحكومة والمصادقة عليه...ص22	
الفرع الثاني: بيان السياسة العامة.....ص24	
المطلب الثاني: آليات رقابة مجلس الأمة على عمل الحكومة.....ص25	
الفرع الأول: الأثر الإعلامي للسؤال.....ص26	

الفرع الثاني: الاستجواب والتحقيق البرلماني.....	ص28
الفصل الثاني: دور مجلس الأمة في المبادرة والتعديل في ظل دستور 2016.....	ص32
المبحث الأول: النشاط التشريعي في ظل دستور 2016.....	ص33
المطلب الأول: حق المبادرة باقتراح القوانين في ظل الدستور المعدل 2016.....	ص34
الفرع الأول: اقتراح القوانين حق لمجلس الأمة.....	ص34
الفرع الثاني: أحكام المبادرة باقتراح القوانين على مستوى مجلس الأمة.....	ص37
المطلب الثاني: دراسة النص على مستوى مجلس الأمة.....	ص38
الفرع الأول: إجراءات المناقشة ودراسة النص على مستوى اللجنة المختصة.....	ص38
الفرع الثاني: أحكام المصادقة على النصوص القانونية.....	ص40
المبحث الثاني: دور مجلس الأمة الجزائري في تعديل القوانين المقترحة في ظل دستور	
2016 المعدل.....	ص42
المطلب الأول: حق مجلس الأمة في التعديل على ضوء التعديل الدستوري 2016...ص	ص43
الفرع الأول: حق مجلس الأمة في تعديل النصوص بطريقة مباشرة (المجالات الممنوحة	
لمجلس الأمة في التعديل) في ظل دستور 2017 المعدل.....	ص43
الفرع الثاني: حق مجلس الأمة في التعديل بطريقة غير مباشرة عن طريق اللجنة المتساوية	
الأعضاء.....	ص45
المطلب الثاني: المبررات السياسية والقانونية لمنح مجلس الأمة الحق في اقتراح التعديلات	
على النصوص التشريعي.....	ص46
الفرع الأول: المبررات السياسية.....	ص46

الفرع الثاني: المبررات القانونية لحق مجلس الأمة في اقتراح التعديلات على النصوص

القانونية.....ص47

خاتمة.....ص49

قائمة المصادر والمراجع.....ص51

الفهرس.....ص54